I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 166 مليار ليرة سنوياً (31.7 في المائة) خلال كانون الثاني 2018 ليسجل 690 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 524 مليار ليرة خلال الشهر نفسه من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3] والتي أدت إلى إرتفاع كل من الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 36.2 في المائة، معاشات التقاعد بنسبة 16.7 في المائة، وتعويضات نهاية الخدمة بنسبة 14.8 في المائة. إضافةً إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التحويلات إلى القطاع العام لتغطية الرواتب والأجور نمت بمعدل سنوي بلغ تقريباً الـ 5 أضعاف ليصل إلى 15 مليار ليرة في كانون الثاني 2018.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني من الأعوام 2016، 2017 و2018

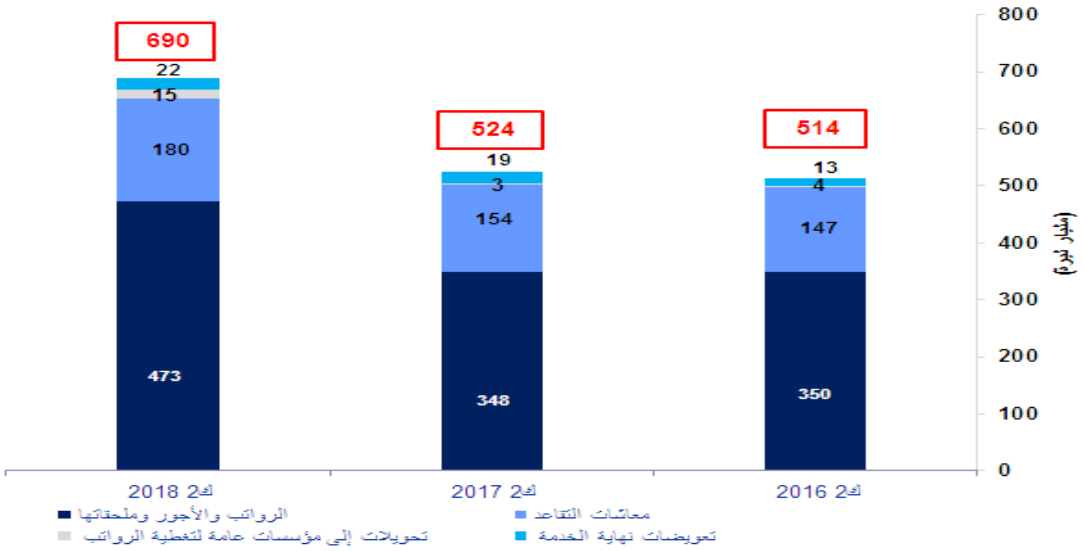

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[4]، حيث سجلت نسبة 51 في المائة خلال كانون الثاني 2016، لترتفع إلى نسبة 65 في المائة خلال كانون الثاني 2017 وإلى نسبة 56 في المائة خلال العام 2018. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 26 في المائة من إجمالي النفقات في كانون الثاني 2016، مرتفعةً إلى 41 في المائة في كانون الثاني 2017 لتتراجع إلى 28 في المائة في الفترة ذاتها من العام 2018. السبب الرئيسي وراء التراجع في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات هو الزيادة الملحوظة في إجمالي النفقات التي نمت بمعدل 93 في المائة إضافةً إلى نمو النفقات الجارية الأولية بمعدل 51 في المائة مقارنة مع نمو معدل المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 32 في المائة.

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الثاني 2018.

[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.

[4] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في كانون الثاني 2018

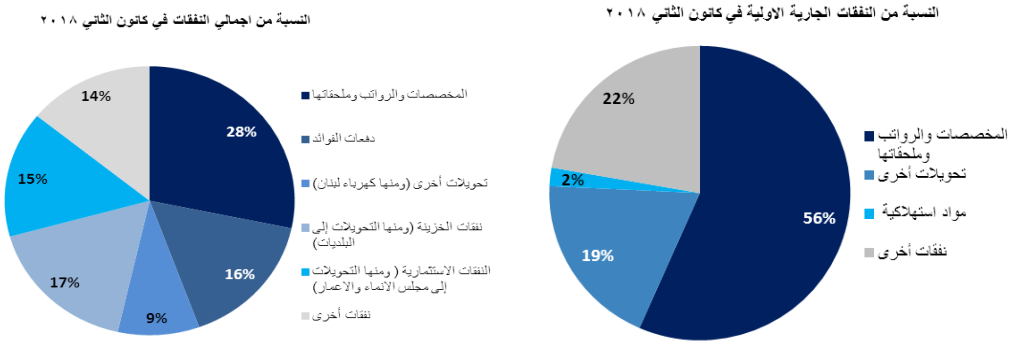

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 126 مليار ليرة لتصل إلى 473 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2018. بالإجمال يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى إرتفاع بقيمة: (i) 60 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 18 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي، و(iii) 19 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل رئيسي إلى الزيادة في رواتب الجهاز العسكري وفقاً لما يلي: (i) زيادة بقيمة 33 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) زيادة بقيمة 17 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، و(iii) 23 مليار ليرة زيادة في التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 79 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الأول من العام 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (11 في المائة)، المنافع الوظيفية (6 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 4 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 37.1 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2017، لتنخفض إلى نسبة 23 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2018. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس[5].

[5] يعود السبب وراء إنخفاض حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى إرتفاع قاعدة إجمالي النفقات الأولية خلال كانون الثاني 2018، والتي إرتفعت سنويًا بأكثر من 100 في المائة نتيجة الزيادة في المدفوعات لصالح البلديات والإنشاءات قيد التنفيذ بالإضافة إلى الأثر الناتج عن تطبيق سلسلة الرتب والرواتب القانون بموجب القانون رقم 46.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2017 وكانون الثاني 2018

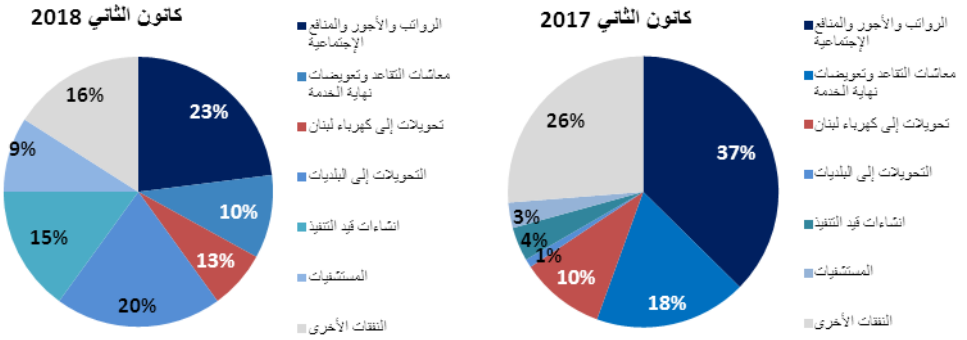

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني 2017 وكانون الثاني 2018

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجهاز العسكري	**197**	**257**	**8**	**13**	**34**	**53**	**1**	**0**	**239**	**322**
الجيش	126	159	5	9	13	36	0	0	145	204
قوى الأمن الداخلي	54	72	2	3	18	12	0	0	75	87
قوى الأمن العام	13	21	0	1	1	3	1	0	15	25
قوى أمن الدولة	3	5	0	0	1	1	0	0	4	6
الجهاز التربوي	56	74	5	9	0	0	0	1	61	83
الجهاز المدني 1/	35	45	6	6	0	0	6	13	48	64
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							0	0	0	0
الجمارك 3/									0	4
إجمالي الإنفاق7/	288	376	19	27	34	53	7	15	347	474

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.
(7) قد يختلف مجموع إجمالي الإنفاق جراء تدوير الأرقام .

A.II الرواتب والأجور الأساسية

سجَّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 88 مليار ليرة (31 في المائة) لتصل إلى 376 مليار ليرة في كانون الثاني 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب الأساسية في جميع الأسلاك.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 31 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري خلال كانون الثاني 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها إعتباراً من أيلول 2017. إرتفعت رواتب الموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 32 مليار ليرة، وقوى الأمن الداخلي بقيمة 11 مليار ليرة سنوياً وقوى الأمن العام بقيمة 4 مليار ليرة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الدفعات لتقديمات الملابس إرتفعت بقيمة 7 مليار ليرة في كانون الثاني 2018 حيث تم توزيع بزَّات عسكرية جديدة للجهاز العسكري.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بقيمة 18 مليار ليرة (32 في المائة) مقارنة مع كانون الثاني 2017 لتصل إلى مبلغ 74 مليار ليرة في كانون الثاني 2018. يعود ذلك الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة في العام 2017، والتي ساهمت في إرتفاع دفعات الرواتب لكل من الموظفين في التعليم الإبتدائي بقيمة 11 مليار ليرة وفي التعليم الثانوي بقيمة 5 مليار ليرة وفي رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 2 مليار ليرة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 10 مليار ليرة أو 28 في المائة سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق لتصل إلى مبلغ 45 مليار ليرة في كانون الثاني 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الشهر المذكور، مع نسبة 31 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (12 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (8 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة الخارجية والمغتربين الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 3 مليار ليرة (32 في المائة) سنوياً خلال كانون الثاني 2018، بشكلٍ أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة للقطاع العام ونمو بقيمة 2 مليار ليرة (21 في المائة) في مدفوعات المتأخرات في كانون الثاني 2018.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني للعامين 2017 و2018

(مليون ليرة)	كانون الثاني 2017	كانون الثاني 2018	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018
وزارة الخارجية والمغتربين	10,450	13,825	30.6%
وزارة العدل	5,382	5,323	11.8%
مجلس النواب	2,739	4,454	9.9%
وزارة المالية	2,509	3,532	7.8%
وزارة الصحة العامة	2,736	3,458	7.7%
رئاسة مجلس الوزراء	3,372	2,214	4.9%
وزارة الزراعة	1,258	2,127	4.7%
وزارة الاشغال العامة والنقل	1,357	1,969	4.4%
وزارة الداخلية والبلديات	779	1,358	3.0%
وزارة الدفاع الوطني	913	1,256	2.8%
اخرى	3,739	5,657	12.5%
المجموع	**35,235**	**45,173**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 19 مليار ليرة (55 في المائة) ليسجل 53 مليار ليرة خلال الشهر الأول من العام 2018. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى إرتفاع بقيمة 23 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر الجيش والتي قابلها إنخفاض جزئي بقيمة 6 مليار في التقديمات الإجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي والتي بلغت 12 مليار ليرة في كانون الثاني.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات لصالح الجيش خلال أول شهر من هذا العام مقارنة مع كانون الثاني 2017، وذلك نتيجة زيادة بقيمة 11 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة وبقيمة 9 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء.

علاوةً على ذلك، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بنسبة 32 في المائة خلال الفترة المذكورة وذلك نتيجة التراجع في نفقات الإستشفاء بقيمة 6 مليار ليرة والتي بلغت 4 مليار ليرة في كانون الثاني2018.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE